دفاتر التخطيط

العدد 14 • غشت–شتنبر 2007

الهاتف : 20 28 76 037
85 99 76 037
الفاكس : 71 07 66 037
ص.ب. الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس

أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير

أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية

أحمد ابراهيمي
عبد الرحمان حواش
عبد اللطيف الفراخ
مصطفى أفقير
أحمد اجميلة
جمال بورشاشن
محمد دويدش
علي العقاوي
عبد الحق علالات
عبد العزيز معلمي
مراد گرواني

الناشر

المركز الوطني للتوثيق
الهاتف : 32 10 77 037
84 09 77 037
08 30 77 037
الفاكس : 34 31 77 037
أكدال، الرباط

الإيداع القانوني

2004/139

منشورات

المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني :
cahiersduplan@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني :
Site : www.hcp.ma

إنجاز

ديوان 3000

المطبعة

المعارف الجديدة
الهاتف : 09 / 08 47 79 037

محتويات العدد

■ **مزايا الحكامة الجيدة والتخطيط بالنسبة للتنمية المحلية**
أحمد إبراهيمي

■ **الحسابات الجهوية : بعض الجوانب المفاهيمية والمنهجية**
مصطفى أفقير

■ **حالة حظيرة السكن بالمغرب حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004**
خديجة الحودي

■ **اقتصاد منطقة الجنوب المغربي**
محمد أشملال

■ **تأثير تخفيض مستوى معدلات ضريبة الدخل**
جمال بختي ومولاي علي الصادقي

■ **مؤشرات التشغيل بالوسط الحضري : التغييرات الموسمية والتطورات الدورية**
علي العقاوي

■ **مؤشر أسعار الاستهلاك : أداة عملية لسياسة ضبط التضخم في المغرب**
محمد المالكي

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.
يمكن قراءة مقتطفات من هذه المجلة على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

مزايا الحكامة الجيدة والتخطيط بالنسبة للتنمية المحلية

بقلم أحمد إبراهيمي، م.س.ت.

حظيت التنمية المحلية منذ الستينيات باهتمام خاص، وذلك بارتباط مع الأهمية التي صارت تولى للمشاركة، كسبيل للزيادة من حظوظ نجاح الجهود التنموية، من خلال الاستفادة من المعرفة المحلية وتعبئة المبادرات، بإدماج وإشراك الساكنة في اختيار وإنجاز أعمال التنمية التي تهمهم.

ومنذ منتصف التسعينات، عرف مصطلح « التنمية المحلية » اهتماما متجددا، وذلك بعلاقة مع تسارع مسلسل الانفتاح والعولمة، وكذلك بسبب بروز مختلف أشكال التعبير عن الحاجيات وبتنامي ظاهرة المطالب الفردية والجهوية.

وبالموازاة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية، تنامى الوعي بأهمية التنظيم والمشاركة والمسؤولية على مستوى مختلف المعنيين والمتدخلين في مسلسل التنمية. مما أدى إلى بروز أهمية مفهوم «الحكامة الجيدة».

بالفعل، لقد عرف هذا المفهوم منذ بداية التسعينات قفزة نوعية، حيث تم التأكيد على دور وأهمية المؤسسات، والآليات التي تنهجها فيما يخص وضع وتفعيل السياسات والمبادرات التي تهم مصالح مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

وهكذا، فإن اعتماد مفهوم الحكامة ينم عن الأهمية المخصصة لهذه الجوانب، فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، خاصة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبتعبير أدق، فإن الأمر يتعلق أساسا بخاصيات مسلسل اتخاذ القرار وتفعيله، بالنظر الى مبادئ المشاركة والفعالية، وكذا الشفافية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية.

من هذا المنطلق، يتضح أن الاهتمام الذي تحظى به المبادئ المترتبة عن مفاهيم التنمية المحلية والحكامة الجيدة له مبرراته. غير أنه بالنظر إلى النزوع نحو المبالغة في الإشادة بهذه المفاهيم، يبدو من الضروري الإشارة إلى جانب ليس أقل أهمية، ألا هو الجانب العملي والتطبيقي لهذه المفاهيم والذي لا ينبغي إهماله، ذلك لأن الأخذ بهذا الجانب لمن شأنه أن يوفر الإطار الملائم لتحقيق النتائج والحصول على الآثار المنتظرة من المبادئ والمفاهيم المشار إليها. ويتعلق الأمر بالمقاربات التي من شأنها الإعانة على إنجاز فعال لسياسات وعمليات التنمية المتوخاة. وهذا هو المرجو توضيحه في هذا المقال.

من المفيد أولا، التذكير ببعض العناصر الرئيسية المتصلة بمفهومي التنمية المحلية والحكامة :

التنمية المحلية

غالبا ما يرتبط مفهوم التنمية المحلية في الخطابات الرسمية باللامركزية، بل قد يتم الخلط بينهما أحيانا. ذلك أن جل الخطابات تعتبر بأن اللامركزية هي الوسيلة (الوحيدة أو الأساسية) التي تعتمد عليها التنمية المحلية. وقد تذهب هذه الخطابات إلى حد الخلط بين المفهومين (التنمية المحلية، واللامركزية) إلى درجة أنها تجعل من اللامركزية هدفا في حد ذاته بالنسبة لمسلسل التنمية.

لذا، يبدو من الضروري تقديم بعض التوضيحات في هذا الموضوع، مع التأكيد على ضرورة التمييز بين غاية (أو أهداف) التنمية المحلية من جهة، وبين مسلسل التنمية من جهة أخرى.

فباعتبارها كغاية، تتمثل التنمية المحلية في تحسين ظروف عيش الساكنة في منطقة معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات واختيارات تلك الساكنة.

وفي هذا الصدد، يبدو من المفيد إضافة بعض التوضيحات حول مفهوم التنمية. فالتنمية في الحقيقة ترمي الى إحداث تحولات وتحسينات للأوضاع ذات طابع شمولي ومستدام، لذا فإنها تندرج عموما في مسلسل طويل الأمد. أما الأعمال المدرجة أو المقررة على الأمدين القصير أو المتوسط، فقد تكون ذات طابع مرحلي وقد تقتصر على ميادين ذات أولوية، بالنظر إلى الوسائل المتوفرة أو الممكن تعبئتها. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن مفهوم التنمية المحلية صار يركز في السنين الأخيرة على أبعاد خاصة تتعلق بإبراز أهمية التنظيم والجهود المبذولة على مستويات ترابية معينة، بغية تعزيز قدراتها التنافسية وجاذبيتها، خاصة لأجل رفع تحديات التحرير الاقتصادي والعولمة.

أما مفهوم مسلسل التنمية فهو يتعلق بوضع الشروط التي تمكن من الاستجابة لحاجيات السكان بعلاقة مع المجال المعني، وذلك بواسطة تشجيع مبادرات الفعاليات المحلية، وخاصة عبر دعم اللامركزية لأن التنمية المحلية تفترض الأخذ بعين الاعتبار الواقع وتعبئة الموارد والمبادرات المحلية.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن التنمية المحلية، بكونها تشمل ميادين متنوعة وتهم فاعلين متعددين، فهي لا تخلو من التعقيد. من هنا تأتي أهمية تحديد المسؤوليات والتأطير عن قرب، كشروط لتسهيل انخراط مختلف الفاعلين والمؤسسات المعنية بمسلسل التنمية المحلية.

وهكذا يتضح من خلال هذا المنظور، أن مسلسل التنمية المحلية يتطلب اعتماد حكامة جيدة من شأنها توضيح المسؤوليات والأدوار، ووضع شروط الإلتزام السياسي والتعبئة الإدارية والتقنية. حيث إن توفر هذه العوامل هو الذي يضمن انخراط ومشاركة المستفيدين.

الحكـامة

اعتبر العديد من الباحثين والمختصين أن الحكامة هي نمط من التسيير التشاركي والتدبير الديمقراطي للشؤون العمومية. فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن الحكامة تعني ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في ميدان تدبير الشؤون الوطنية على مختلف المستويات.

أما بالنسبة للبنك العالمي، فإن الحكامة الجيدة تتميز بخاصيات المسؤولية والمشروعية والكفاءة.

وعلى العموم، فإن مختلف المنظمات الدولية تعتبر أن الحكامة تهتم بالمؤسسات والمساطر المطبقة في ميدان تدبير الشأن العام، وبطرق اتخاذ القرار وكيفية تعبير المستفيدين عن آرائهم.

وهكذا، فالحكامة تهتم بالعلاقات بين مختلف المتدخلين والأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبآليات التنسيق ومناهج البحث عن تحقيق المشاركة والعدالة والفعالية في ميدان التدخلات العمومية.

علاوة على ذلك، تجذر الإشارة إلى أن الحكامة تهم ميادين وأطراف مختلفة، حيث ينبغي التمييز بالخصوص بين :

- «حكامة المقاولة» التي تهم العلاقات بين ذوي الحقوق في المقاولات (كممتلكي الرأسمال) وبين الهياكل التنفيذية، والشركاء أو المتعاملين الآخرين ؛
- حكامة تخص مساطر سير وتدبير المؤسسات والمنظمات والجمعيات ؛
- حكامة الدولة التي تهم مزاولة السلطة السياسية، والتي تفترض نوعا من العلاقة بين مختلف الشركاء، وتنظيمات وآليات تضبط هذه العلاقة.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن فائدة الحكامة الجيدة تكمن في ما يسفر عنها من انعكاسات إيجابية على ظروف التنمية بشكل عام.

فبالنسبة للمقاولات والمستثمرين، تتمثل ظروف الحكامة الجيدة في توفير مناخ يتسم بالشفافية في التدبير العمومي، وجودة السياسات والنظام القضائي، خاصة فيما يتعلق بتوفير عناصر الانسجام والوضوح وفعالية الإدارة.

أما بالنسبة للإجراءات والسياسات التي تعنى «بالتنمية البشرية»، فإن الحكامة الجيدة يناط بها دور تدعيم التسيير الجيد للمؤسسات، وتشجيع المقاربات المنفتحة على حاجيات مختلف الفئات، في إطار تدبير تشاركي ومسؤول وفعال، يأخذ بعين الاعتبار حقوق الفرد وكذا حقوق المجموعات.

غير أنه يجدر التذكير مرة أخرى بأن مجرد الاقتناع بمبادئ الحكامة الجيدة لا يكفي لوحده لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة منها. بل إن تفعيل هذه المبادئ هو الذي يعتبر الأهم. وهذا يفترض معرفة المؤسسات والأطراف المعنية (وخاصة أصحاب القرار)، وتوضيح أدوارها، وتحديد آليات اتخاذ القرار والتعاون، هذا مع العلم بأن هذه الأدوار والقرارات يجب أن تكون في خدمة هدف أساسي واضح، ألا وهو التنمية.

الحكامة والتنمية المحلية

بانسجام مع مبادئ الحكامة الجيدة، ومنها مبدأ المشاركة، ينبغي أن تتأسس التنمية المحلية على «مشروع مشترك» يترجم الرؤية المشتركة وينبني على الانخراط الضروري من أجل تنفيذه بعقلية تشاركية وبالبحث عن التكامل والتعاون. وهكذا، فإن الأخذ بهذه المبادئ يفترض :

- توضيح الأهداف (الغايات) والمجالات أو القطاعات المعنية ؛
- معرفة الشركاء المعنيين ؛
- الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتداخلة بين الشركاء ومختلف المستويات الترابية.

وهذه العناصر تعتبر كلها ضرورية لأجل بلورة حقيقية لمبادئ التنسيق والمشاركة والتعاون، التي يمكن التأكيد عليها كما يلي :

التنسيق

إن تنفيذ «البرنامج المشترك» للتنمية المحلية (أو إعداده مسبقا) يفترض تدخل فاعلين وشركاء متعددين. وهذا التعدد للمتدخلين يتطلب التنسيق، وتنظيم التشاور والتعاون والاندماج، وذلك لأجل تسهيل إعداد وتحقيق رؤية التنمية «المشتركة».

أي رؤية للتنمية ؟

إن العمل الجماعي يتطلب التوفر على رؤية مرجعية (أو المساهمة في بنائها).

ومن الناحية العملية، فإن تحديد رؤية التنمية (أو مشروع التنمية) يفترض الاعتماد أولا على عمل تشخيصي وعلى تقييم استشرافي للحاجيات والإمكانيات. وهذه الأعمال تهم دراسة الوضعية والمؤهلات والحاجيات والعمليات الجاري إنجازها وآثارها المتوقعة.

ومن حيث المحتوى، فإن «الرؤية» (أو الغاية) يمكن أن تأخذ أشكالا متنوعة بالنسبة لتفاصيلها أو مكوناتها، بحيث قد تتمثل في :

- مجرد توجيهات عامة ؛
- أو كمجموعة من الأهداف المحددة في ميادين التجهيزات والخدمات الأساسية التي تدخل في باب الاختصاصات أو خدمات القرب ؛
- أو بعض البرامج الخاصة بالبنيات الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ؛
- أو عمليات وسياسات خاصة تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- كما يمكن أن تكون الرؤية أكثر طموحا، بحيث تشمل منظورا عاما للتنمية وكذا مشاريع وبرامج مندمجة.

الشركاء والاختصاصات

إن التنمية المحلية تفترض تدخل عدة فاعلين وشركاء من قبيل :

- القطاعات الوزارية ؛
- المؤسسات العمومية ؛
- الجماعات المحلية ؛
- المنظمات المهنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ؛
- الشركاء الدوليين.

ومن أجل ضمان الانسجام بين جميع الشركاء، وبالإضافة إلى ضرورة التنسيق، ينبغي أن يتم توضيح الاختصاصات وتحديد أدوار مختلف المتدخلين، مما يسهل عملية تطوير الرؤية المشتركة للتنمية التي ستكون فعلا «مقتسمة» بين كل الشركاء، وبالتالي يسهل في هذا الإطار، تحديد الأولويات المشتركة.

لكن يجدر التذكير بأن تحقيق هذه الأهداف، لا يمكن أن يتوفر بمجرد الاتفاق أو التصريح عن مبادئ أو توجيهات عامة. بل إن الأمر يتطلب تهييء والقيام بأنشطة ذات طابع مسطري وتقني، من المفروض أن تنجز في إطار مسلسل محكم يسهل التشاور والمشاركة، ويضفي عليها طابع القابلية للتفعيل.

المشاركة والتعاون

من مزايا مشاركة السكان والفاعلين التنمويين التمكين من التعبير عن الحاجيات في إطار الأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي، كما أنها تشجع على الانخراط والتعاون. وإن التعاون أمر ضروري، لاسيما بالنظر إلى حجم حاجيات التنمية على المستوى المحلي، والتي لا يمكن الاستجابة لها من طرف أي متدخل بشكل انفرادي. هذا بالإضافة إلى كون التعاون يفتح فرصا كثيرة لتحقيق تكامل الأهداف والعمليات، والتعبئة، والاستعمال المشترك للوسائل، وتثمين القدرات المعرفية، إلخ.

شروط نجاح المشاركة والتعاون

إن تعدد المتدخلين، وما ينتج عنه من اختلاف، ومن تناقض في بعض الإحيان في المقاربات والمصالح والمسؤوليات، يتطلب بذل جهود خاصة في ميادين الوساطة والإخبار والتشاور والتتبع وتقييم إنجازات مختلف الشركاء. وبهذا الصدد، فإن العوامل الأساسية لنجاح المشاركة والتعاون تتمحور حول :

- الإعلام والتشاور والتنسيق ؛
- توضيح الرؤية والأهداف لا سيما من خلال تحديد الأولويات والوسائل والبرمجة متعددة السنوات ؛
- الدعم الضروري والقيام بالتحكيم لأجل تفعيل مبادئ التكامل والتضامن ؛
- التواصل والترويج للمشروع، وهما أمران ضروريان لنجاح المشروع ؛
- المتابعة والتقييم، مع التكييف اللازم للمشروع لأجل تأمين الاستمرارية ومواصلة الجهود.

وهكذا يبرز مما سبق بأن مفهوم الحكامة الجيدة يركز على أهمية بعض المبادئ، التي لا جدال في فائدتها. إلا أن مجرد التنويه بالحكامة الجيدة (التي تعتمد على مبادئ ليست في الحقيقة كلها جديدة) لا يمكن أن يكون كافيا لوحده. بل إن التفعيل المطلوب لهذه المبادئ يستلزم تبني إجراءات وتقنيات تفترض الاعتماد على قدرات ومنهجية مع توفير المهنية والحرفية الضرورية. من هنا تتجلى أهمية «عملية» التخطيط، التي تتميز باختصاصها في معالجة المبادئ العامة للتنمية، والأهم من ذلك في منهجية طرحها بطريقة عملية.

مسلسل التخطيط

يلجأ التخطيط، بالإضافة إلى إنجاز الدراسات التقنية، إلى استعمال تقنيات متنوعة تشمل التحسيس، وتنظيم التشاور، وتهييء القرارات وتتبع تنفيذها. وهكذا، فإن هذه التقنيات تخص :

- التنشيط والتشاور والتسهيل ؛
- إنجاز الأشغال التقنية والاستشارية ؛
- توليف (synthèse) الأشغال وتهييء التحكيم اللذان يضفيان الصبغة العملية على الأهداف أو الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن والملاءمة بين الأولويات والموارد، فضلا عن التكامل بين القطاعات والمجالات والشركاء ؛
- التتبع والملاءمة السنوية بالنظر إلى تطور الظرفية وشروط وتيرة التنفيذ.

وكمقاربة منهجية، فإن مسلسل التخطيط يأخذ طابع الكونية (universel). وهذا لا يمنع وجود بعض الاختلافات عند التطبيق، بعلاقة مع السياق ونوع الأهداف المنشودة.

ففيما يتعلق بأهداف التنمية لجماعة ما، فإن وضعها وتنفيذها، في إطار مقاربة التخطيط، تعتمد على تنفيذ عدة أنشطة وفقا للمراحل الرئيسية التالية :

تشخيص الوضعية

وينجز من خلال تحليل الوضعية، مع تقييم المكتسبات والمؤهلات والموارد والإمكانيات والنواقص والرهانات وكذا الحاجيات المستقبلية، ومن بينها تلك التي تتميز بالأولوية، فضلا عن دراسة سبل تلبيتها. والحكامة تقتضي أن يكون تشخيص الأوضاع المحلية في مضمونه تشخيصا مشتركا بين الأطراف المعنية.

التوجهات

بعد وضع التشخيص، يمكن المرور إلى مرحلة أخرى في مسلسل التخطيط. بحيث إن التشخيص يسهل تحديد الاختيارات والأهداف الأساسية على المدى الطويل والمتوسط، الشيء الذي يشكل قاعدة لوضع الرؤية المستقبلية.

الأولويات والوسائل

لأجل إضفاء الصبغة العملية على الأهداف، يتعين تقديمها تقديمها حسب مستوى أولويتها، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الوسائل المطلوبة لتنفيذها، لذا يلزم التأكيد على أهمية تقييم الوسائل المتاحة والتعريف بالنتائج المرجوة وكذا جدولتها.

البرمجة المتعددة السنوات

وتتمثل في صياغة المشاريع التي يجب تنفيذها وتصنيفها حسب جدولة التنفيذ. وتشمل هذه الجدولة المشاريع ذات الأولوية أو «النواة الصلبة» التي يمكن إنجازها خلال فترة المخطط بمراعاة الوسائل المحددة لذلك. وهناك نوع آخر من العمليات، تندرج في بنك المشاريع التي يمكن إضافتها لبرنامج العمل الأساسي، إذا توفرت لها الوسائل المالية أو أمكن برمجتها في إطار الشراكة.

البرمجة السنوية والتتبع والملاءمة

تتم بلورة البرمجة المتعددة السنوات عند وضع الميزانية السنوية، علما بأنه خلال فترة التنفيذ يمكن إدخال التعديلات الضرورية على التوقعات الأولية، باعتبار الدروس التي يمكن استخلاصها من تتبع تنفيذ مراحل البرمجة المتعددة السنوات، خاصة بالارتباط مع تطور الظرفية.

غير أن البرمجة السنوية يجب أن تحافظ على الانسجام والتماسك العام للأولويات وللبرمجة المتعددة السنوات، وذلك ما لم يتم تجاوزها، وإلا فمن الضروري تحيينها ومراجعتها.

وثيقة مرجعية

إن ضمان الاستمرارية والانسجام العام «للمشروع» يتطلب الاعتماد على مرجعية. وتتمثل هذه المرجعية في وثيقة المشروع أو المخطط، الذي تتجلى فائدته بالنسبة لأصحاب القرار المركزيين والمحليين وكذا الممولين والأطراف الأجنبية في كونه :

- يقدم الوضعية والمؤهلات والحاجيات والاستراتيجية والأهداف والبرامج ؛
- يكون مرجعا أساسيا لوضع الميزانيات السنوية.

التخطيط والتنمية المحلية

التخطيط هو عبارة عن مسلسل عمليات وثقافة ومجموعة من الأدوات تساهم في تنظيم وتنسيق عملية التنمية. ويكمن دوره الأساسي في التنسيق ومد أصحاب القرار بالمعلومات والدراسات، وتسهيل التقريب بين الرؤى وتآزر المبادرات لمختلف الفاعلين في التنمية. وهؤلاء يتشكلون – على المستوى المحلي – من ممثلي الوزارات، والجماعات المحلية والشركاء الآخرين المكلفين بإنجاز المشاريع. وتتسم مقاربة التخطيط بطابعها الكوني (تشابه المنهجية)، حتى بالمقارنة بين المستويين المركزي والمحلي. لكن هذه المقاربة يجب أن تراعي الخصوصيات المحلية، الطبيعية منها أو حتى ظروف العمل، خاصة فيما يتعلق بتوفر الكفاءات التقنية بالمقارنة مع المستوى المركزي. كما أن الوضعية على المستوى المحلي تعرف تعقيدات أخرى تسببها عدة عوامل، من بينها :

- تنوع المتدخلين، واختلاف تكوينهم وكذا تجربتهم ؛
- إرث الماضي من حيث العادات والممارسات، خاصة عندما يتجلى في شكل توخي الحذر أو التحدي من طرف بعض الشركاء ؛
- نقص الوضوح فيما يتعلق بالاختصاصات وتوزيع الأدوار ؛
- عدم الاستقرار المرتبط بتغيير المسؤولين أو المنتخبين، ولا سيما إذا لم يتوفر الإطار الملائم لتقنين وضبط المساطر.

كل هذه الخاصيات على المستوى المحلي، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ويجب أن توجد لها حلول ملائمة لضمان الفعالية والاستمرارية التي يجب أن يتميز بها كل عمل تخطيطي. وهذا يحتم توفير ودعم الكفاءات والهياكل الفعالة، التي عليها أن تتحمل مسؤوليات :

- تسهيل التنسيق، وتدبير قواعد المعطيات ومسالك المعلومات والتواصل ؛
- استيعاب المقاربات التقنية وأدوات التخطيط (الدراسات، والتوقعات، والبرمجة، والتتبع والتقييم) وتعميمها ؛
- ضمان الاستمرارية والاستدامة وتراكم التجربة والمعرفة. ■

ملخص حول موضوع :

الحسابات الجهوية :

بعض الجوانب المفاهيمية والمنهجية

بقلم مصطفى أفقير، م.س.ت.

جعل دستور المملكة المغربية من الجهة مؤسسة مدعوة لضمان تسيير شؤونها وتدبير تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الغرض، تحتاج الجهة إلى نظام ملائم للمعلومات يمكن على الخصوص من المعرفة الجيدة والمتابعة لأنشطتها الاقتصادية. وعلى غرار ما هو معمول به على المستوى الوطني، فإن التوفر على إطار محاسبي خاص بالجهة سيمكن من بلوغ هذا الهدف وذلك على أساس مفاهيمي ومنهجي ومعلوماتي مناسب.

ويتيح هذا الإطار المحاسبي إمكانية توفير مؤشرات مناسبة وذات دلالة بالنسبة للجهة، شبيهة بالمؤشرات المنبثقة عن المحاسبة الوطنية كالناتج الداخلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار. ويهدف كذلك هذا الإطار إلى وصف، بكيفية متجانسة ومتكاملة قدر الإمكان، للاقتصاد الجهوي ومتابعة تطوره عبر الزمن ومعرفة التفاوتات الجهوية وتقييم السياسات الجهوية.

ويمر إعداد هذا الإطار عبر التكيف مع الخصوصيات الجهوية (مؤسساتية وقانونية ومعلوماتية) لنظام الحسابات الوطنية المعمول به (نظام 1993). إلا أنه، لأسباب مفاهيمية ومنهجية وكذا معلوماتية، فإن مثل هذا الإطار لا يمكن أن يقارن كليا مع ذلك المتعلق بالمحاسبة الوطنية.

وبالفعل، فإن تحديد الاقتصاد الجهوي بالرجوع إلى مفاهيم التراب الاقتصادي والإقامة، كما هي معروفة على المستوى الوطني، تشكل المرحلة الأولى لإعداد هذا الإطار. غير أن مشاكل هامة تظهر، بداية، عند تحديد الوحدات الاقتصادية المقيمة، وبعد ذلك لضبط أصناف العمليات والحسابات التي يجب أن تدمج في النظام وكذلك الطرق الملائمة لتقييم العمليات خصوصا تلك المتعلقة بالسلع والخدمات.

وإجمالا، فإن الوحدات الاقتصادية التي لها مركز المصلحة بالتراب الاقتصادي الجهوي ستكون إذن هي تلك التي تزاول أنشطتها الاقتصادية الرئيسية بهذا التراب لسنة أو أكثر. إلا أن جل الوحدات التي تعتبر كمقيمة بمجموع التراب الاقتصادي المغربي، لا يمكنها، لأسباب مفاهيمية وعملية، أن تحدد كذلك على صعيد الجهات.

وتمكن المنشأة (وحدة الإنتاج)، في هذا الإطار، من تحديد تموقع نشاط الإنتاج حسب الجهة الاقتصادية. ويتواجد مركز المصلحة للمنشأة، طبعا، بالتراب الاقتصادي الذي تنشأ عليه. غير أن هذه الخاصية لا يمكن تطبيقها بالنسبة للوحدات المؤسساتية (الوحدات المعنية باتخاذ القرار). وهكذا وبخلاف الأسر والإدارات العمومية المحلية وعدد كبير من المؤسسات غير الهادفة إلى الربح التي تخدم الأسر، فالوحدات المؤسساتية الأخرى، خاصة الكبيرة، لا تتوفر على مركز مصلحة على التراب الاقتصادي لجهة واحدة.

وفي هذا الصدد، يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الوحدات المؤسساتية على الصعيد الجهوي :

- **الوحدات الجهوية :** يتواجد مركز المصلحة لهذه الوحدات بالجهة وغالبية أنشطتها تزاول بهذه الجهة ؛
- **الوحدات المتعددة الجهات :** مركز المصلحة لهذه الوحدات تتقاسمه جهتان أو عدة جهات دون تغطية مجموع البلاد ؛
- **الوحدات ذات الصبغة الوطنية :** مركز المصلحة لهذه الوحدات ليس محددا بشكل جيد جغرافيا.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد مكان العمليات للمنشآت والوحدات المؤسساتية الجهوية لا يطرح أي مشكل مفاهيمي بما أن الأمر يتعلق بالوحدات المقيمة بالجهة المعنية. وبالمقابل، فإن التوزيع الجهوي للعمليات المنجزة من طرف الوحدات المتعددة الجهات أو ذات الصبغة الوطنية يطرح صعوبات مفاهيمية وعملية كبيرة. فالعمليات التي من الممكن توزيعها مفاهيميا حسب الجهة، كالإنتاج، تطرح إشكاليات ذات طبيعة إحصائية. الشركات مدعوة قانونيا للتوفر على محاسبة لجميع أنشطتها.

ومع ذلك ليس هناك طريقة إجبارية لعزل مجموع أو جزء من العمليات لكل منشأة.

هذا، وإن التدفقات بين المنشآت لنفس الشركة المنتمية لجهات متعددة ليست واضحة عموما. فيجب أن تكون جزءا من إنتاج المنشآت المستعملة. هذه المعلومات غير واردة في تصريحات المقاولات وغير مدرجة في الحسابات في أغلب الحالات.

وعلاوة على ذلك، فإن جزءا كبيرا من العمليات لا يمكن فرزها جهويا، على المستوى المفاهيمي، بالنسبة لهذا النوع من الوحدات وخصوصا العمليات المتعلقة بتوزيع الدخل (الفوائد، أرباح الأسهم، الضرائب على الدخل، تحويلات متعددة للدخول....)، وكذلك المتعلقة بالوسائل المالية والأرصدة المحاسبية (رصيد الدخول الأولية، الدخل المتاح، الادخار، فائض أو الحاجة إلى التمويل). وبالتالي، فإنه من غير الممكن بالنسبة لهذه العمليات تقسيم الوحدات المؤسساتية المتعددة الجهات أو ذات الصبغة الوطنية إلى وحدات جهوية.

وهكذا، فإن الصعوبات المفاهيمية والمنهجية التي برزت بصدد تحديد الوحدات المؤسساتية أظهرت أنه من غير الممكن إنشاء سلسلة كاملة للحسابات على المستوى الجهوي كما هو الحال بالنسبة للحسابات الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن تحديد نطاق الاقتصاد الجهوي لا يمكن أن يقوم على أساس الوحدات المؤسساتية ولكن فقط على المنشآت التي من الممكن إنجاز حساباتها للإنتاج والاستغلال. بينما يمكن إعداد الحسابات المتعلقة بالقطاعات المؤسساتية فقط لقطاعي الأسر والإدارات العمومية المحلية. ومن أجل ذلك، ينبغي توفير المعلومات الضرورية حسب الجهات. ■

ملخص حول موضوع :

حالة حظيرة السكن بالمغرب حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004

بقلم خديجة الحودي، م.س.ت.

تشكل نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، بالنسبة لقطاع السكن، أهمية قصوى، حيث ولأول مرة في تاريخ المغرب، تمت في إطار هذا الإحصاء معالجة المعلومات الضرورية الخاصة «بالمسكن» كوحدة للإحصاء وليس من خلال «الأسرة».

وللتذكير، فإن حركة التمدن بالمغرب عرفت غذاة الإستقلال دينامية كبيرة، شكلت أهم التحديات التي واجهتها السلطات لتوفير السكن اللائق لمجموع المواطنين، خصوصا بالوسط الحضري تحت التأثير المزدوج للنمو الديمغرافي والهجرة القروية. ولازالت وتيرة التوسع العمراني متواصلة حتى الآن.

ووفرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، قاعدة مهمة لوضع السياسات في ميدان السكن، حيث ولأول مرة تمت معالجة جميع المعلومات المتوفرة حول المساكن وإعطاء إحصائيات حول نوعيتها وكثافتها وأقدميتها.

ومن خلال هذه المعطيات، تمت محاولة إعطاء نظرة حول تطورات المساكن وخصوصا بالميدان الحضري، مع محاولة إبراز مكامن الخصاص. كما تم توفير المعلومات حول المساكن الشاغرة والمدن التي تتمركز فيها.

ولأول مرة كذلك، توفرت لدينا معلومات حول أقدمية المنازل حسب نوعيتها مما من شأنه أن يوجه تدخل السلطات لإنقاذ الأنسجة العتيقة وإعادة هيكلتها. وتعطي مقارنة توفير التجهيزات الضرورية حسب الوسط عبر الإحصائيات نظرة حول المجهودات التي تم القيام بها لتحسين ظروف عيش شريحة واسعة من السكان، خصوصا بالعالم القروي.

كما تبرز نتائج الإحصاء مدى ملاءمة التوجهات الحالية للدولة من أجل إنعاش قطاع السكن وخاصة السكن الاجتماعي قصد سد العجز المتراكم منذ سنوات وتلبية الطلب المتزايد على السكن والتجهيزات المرتبطة به.

ويحظى قطاع الإسكان في الوقت الراهن بعناية كبرى من طرف السلطات، حيث تم تخصيص موارد مالية هامة، سواء من طرف صندوق التضامن للسكن أو صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمحاربة السكن غير اللائق ولتمكين شرائح واسعة من ولوج الملكية عبر صناديق الضمان المحدثة لهذا الغرض. ■

ملخص حول موضوع :

تأثير تخفيض مستوى معدلات ضريبة الدخل

بقلم جمال بختي ومولاي علي الصادقي، م.س.ت.

تشكل الضرائب بالمغرب المورد الأساسي للمداخيل الضرورية لتغطية النفقات العمومية، وبذلك تعتبر أداة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكي يتمكن النظام الضريبي المغربي من أن يلعب دوره كاملا كمحرك للتنمية، ينبغي له أن يكون نظاما عصريا وقابلا للتطور. وفي هذا السياق، تندرج مواصلة إصلاح النظام الضريبي الذي عرف تخفيض مستوى الضريبة على الدخل انطلاقا من بداية سنة 2007.

يعرف النظام الضريبي المغربي ضغوطا قوية بفعل ارتفاع مستويات معدلات بعض الضرائب التي تتسبب في بعض الإختلالات من شأنها أن تؤثر سلبا على الاقتصاد المغربي. لذا، فإن تخفيض مستويات هذه المعدلات سيكون له أثار إيجابية، إذا تم في حدود لا يترتب عنها تراجع كبير في المداخيل العمومية.

وبما أن مستوى الضريبة وبنيتها يؤثران كثيرا وبشكل مختلف في قرارات وسلوك المتعاملين الاقتصاديين، ينبغي للسياسات الضريبية أن تأخذ بعين الاعتبار، إضافة إلى الأهداف المسطرة، النتائج المحتملة على الاقتصاد والمجتمع.

ومن أجل إبراز مدى تأثير تخفيض مستوى معدلات ضريبة الدخل على الاقتصاد المغربي، تم استعمال النموذج الماكرواقتصادي القياسي القصير والمتوسط المدى للاقتصاد المغربي لمحاكاة أثر هذا الإجراء الضريبي. فحسب التحليل الماكرواقتصادي القياسي، تعتبر سياسة تخفيض مستوى معدلات الضريبة على الدخل «سياسة طلب» (لا سياسة عرض)، لكونها تعمل مباشرة على الرفع من الدخل المتاح لدى الأسر وبالتالي الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي. واعتبارا لاستجابة عرض المقاولات للطلب على السلع والخدمات، فإن كل زيادة في حجم الطلب تترجم بزيادة في حجم العرض. وهكذا يكون لمثل هذه السياسة، على الأقل في المدى القصير، أثار إيجابية على النشاط الاقتصادي.

لكن بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي يحدثه هذا الإجراء، ففي غياب إجراءات أخرى كفيلة بتعويض النقص المترتب عنه في المداخيل الضريبية، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية.

وبصفة عامة، فإن هذا الإجراء سيكون مفيدا للأسر، حيث سيحسن دخلها ويرفع من قدرتها الشرائية، الشيء الذي سيتولد عنه انتعاش اقتصادي وديناميةفي أنشطة المقاولات، حيث سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي تزايدا إضافيا يقدر بـ 0,28 % خلال السنة الأولى من تطبيق هذا الإجراء (2007). وستبلغ هذه الزيادة الإضافية أعلى مستوى لها (0,35 %) في سنة 2011. كما سيرتفع كذلك حجم عوامل الإنتاج (الاستثمار والشغل). غير أن حجم المداخيل الضريبية الذي سيتولد عن هذا الانتعاش لا يمكنه أن يغطي النقص الذي ستعرفه ميزانية الدولة، وبالتالي فإن عجز هذه الأخيرة سيعرف بعض التفاقم. كما أن عجز الميزان التجاري سيتفاقم هو الأخر، شيئا ما، نظرا لتراجع تنافسية الاقتصاد الوطني بفعل الارتفاع الطفيف الذي ستعرفه الأسعار على المدى المتوسط.

بالإضافة إلى هذه الانعكاسات على النمو الاقتصادي والمالية العمومية، ينبغي الإشارة إلى بعض الآثار الأخرى لهذا الإجراء والتي تتعلق أساسا بـ :

- التنمية الاجتماعية، من خلال تخفيف الثقل الضريبي لاسيما على الأجور الدنيا، وبالتالي تقليص فقر ذوي الدخل المحدود ؛
- توسيع الوعاء الضريبي، من خلال تقليص مجال الاقتصاد غير المنظم والعمل على محاربة التملص الضريبي ؛
- تحفيز الاستثمار الخارجي واستقطابه. ■

ملخص حول موضوع :

مؤشرات التشغيل بالوسط الحضري

التغييرات الموسمية والتطورات الدورية

بقلم علي العقاوي، م.س.ت.

يستهدف تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية خلال السنة التعرف على تغيراتها خلال المدى القصير وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل القريب. غير أن دراسة الاتجاه العام لهذه المؤشرات تظهر غالبا وجود تغيرات موسمية، تتكرر خلال نفس الفترة من السنة، وتمنع أحيانا بروز التغيرات الدورية الجوهرية، التي لها ارتباط بميكانيزمات الاقتصاد عموما. ومن هنا تبرز أهمية تصحيح وكشف هذه التقلبات، التي ترتبط عادة بالتغيرات المناخية أو العطل أو الأعياد، مما يتسبب في إحداث تطورات إيجابية بمختلف الأنشطة خلال بعض المواسم، تليها فترات كساد خلال باقي فصول السنة.

من جهته، يشهد سوق التشغيل بالمغرب تغيرات موسمية تبرز أساسا على مستوى التشغيل والبطالة. واستنادا إلى أهمية المؤشرات المرتبطة بهذا السوق وتأثيرها على المجتمع، كان من اللازم تصحيح تغييراتها وفق المعايير الإحصائية المستعملة في هذا الباب، لتحديد منحاها الدوري، وبالتالي دراسة تطورها خلال العشر السنوات الأخيرة.

لذا، يهدف هذا المقال إلى إبراز التطورات التي عرفها سوق التشغيل، بالاعتماد على معطيات البحث الوطني حول التشغيل بالوسط الحضري. وقد أبرزت الدراسة الأولية، أن كلا من عدد السكان النشيطين عموما والمشتغلين بصفة خاصة، يشهدان تغيرات موسمية منتظمة مهمة. بينما يعرف عدد النشيطين الباحثين عن العمل تقلبات تتراوح بين التراجع والتزايد بنحو أقل. ويمكن تفسير ذلك، بأن بعض الفئات من النشيطين، كالشباب وربات البيوت والمتمرنين وكذا المساعدين العائليين، تنتقل إلى وضعية اللانشاط خلال فترات الكساد. وتشكل نفس هذه الفئات مصدرا مهما، يعزز العرض من القوى العاملة خلال مواسم النمو الاقتصادي.

وتفيد نتائج الدراسة، التي استهدفت تصحيح التغيرات الموسمية التي تعرفها تلك المؤشرات، أن وضعية التشغيل بالمغرب قد عرفت تطورا ملحوظا، تسارعت وتيرته منذ 2004. بالموازاة مع ذلك، تمركز مؤشر البطالة في الطور التراجعي لدورة نموه خلال نفس الفترة. ■